

سياسات محاربة الفقر في موريتانيا

* خطاري ولد احمد ولد بيه، جامعة نواكشوط، موريتانيا.

الملخص

يحاول هذا المقال تقييم سياسات محاربة الفقر التي طبقتها موريتانيا منذ 1994 وحتى اليوم وذلك من خلال استعراض مراحل

تطبيق وأهداف وحصيلة تنفيذ هذه السياسات بالإضافة إلى محاولة إبراز النجاحات المحققة ومعرفة أسباب الفشل.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، الفقر، التنمية، الإطار الاستراتيجي، النمو، الدخل.

Abstract

Cet article à pour objectif d'évaluer les politiques de lutte contre la pauvreté, adoptées par la Mauritanie depuis 1994 jusqu'à nos jours. Et ce par l'exposition des étapes de leur application, leurs objectifs et le bilan de leur mise en œuvre. On tente, en outre, de mettre l'accent sur les diverses réalisations ainsi que les raisons de l'échec.

* khattaryo@yahoo.fr

المقدمة

تبت موريتانيا منذ استقلالها سياسات اقتصادية طموحة تهدف إلى انتشار البلد من وضعية التخلف التي كانت تعيشها غداة الاستقلال¹ واستمرت هذه السياسات في تحقيق جزء هام من أهدافها إلى أن اصطدمت بمأزق المديونية الذي وقعت فيه موريتانيا كغيرها من عديد البلدان النامية في الثمانينات من القرن الماضي مما اضطرها إلى تبني برامج تصحيح هيكلية واسعة كان لها أثر بالغ في تعميق الفقر بين السكان إلى أن وصل هذا المستوي إلى 56% من السكان سنة 1990² عندها اتجهت السياسات الاقتصادية في موريتانيا وفي العالم أجمع إلى محاولة التخفيف من الفقر ومحاولة القضاء عليه في مرحلة لاحقة وقد حققت هذه السياسات التي عرفت بالوثائق الإطارية لمحاربة الفقر بعض أهدافها المستمدة بالأساس من الأهداف الإنمائية للألفية³، بينما لا يتوقع تحقيق الجزء الأكبر من هذه الأهداف في أفق 2015 المحددة لها⁴ مما سيستدعي مراجعة الأهداف ووسائل تنفيذ هذه السياسات مستقبلا لكي تكون أكثر فاعلية.

إشكالية البحث:

منذ حوالي عشرين سنة و السلطات الموريتانية تعمل جاهدة لمحاربة الفقر في البلاد عبر كافة الوسائل المتاحة إلا أن النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن لم ترق إلى مستوي الأهداف المسطرة في السياسات الاقتصادية خلال هذه الفترة وهو ما ينبئ عن خلل ما في تحديد هذه الأهداف أو في وسائل تنفيذها أو الاثنين معا مما يجعلنا نتساءل عن ماهية هذه السياسات وعن أهدافها وحصيلتها وآفاقها المستقبلية.

فرضيات الدراسة

- نجحت سياسات محاربة الفقر في التخفيف من حدة الفقر إلا أنها لم توفق في القضاء عليه.
- كانت الأهداف المسطرة في برامج محاربة الفقر طموحة أكثر من اللازم بحيث لم تراعي القدرة الحقيقية للبلد علي تمويل هذه الخطط.
- لم تولي سياسات محاربة الفقر الاهتمام الكافي للتنمية البشرية مما سيستدعي مراجعتها ووسائل إعادة تنفيذها

المنهجية:

تم الاعتماد في هذا البحث علي المعطيات التي تصدرها وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية والمكتب الوطني للإحصاء حول أهداف ومراحل تنفيذ سياسات وبرامج محاربة الفقر⁵ كما تمت الاستعانة ببعض البحوث الوطنية في هذا المجال وكذا بعض التقارير الدولية وذلك لاستقراء نتائج هذه السياسات ومحاولة استنباط عوامل النجاح وأسباب الفشل⁶ ولدراسة الموضوع تم تقسيم البحث إلى مايلي:

- إستراتيجية محاربة الفقرة والتنمية القاعدية (1994 - 2001)

- الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 - 2015)

- آفاق سياسات محاربة الفقر

أولا : إستراتيجية محاربة الفقرة والتنمية القاعدية في موريتانيا (1994 - 2001)

تمثل هذه الإستراتيجية أول مراحل السياسات الموريتانية لمحاربة الفقر بعد فترة من تطبيق برامج التصحيح الهيكلية وقد وضعت لتغطي الفترة من 1994 إلى 2001 وتضمنت عناصر أساسية موجهة للسياسة الحكومية في مجال مكافحة الفقر، كما هو الحال في الخطط الطويلة والمتوسطة المدى التي تنفذ عادة من خلال خطط قصيرة المدى، فقد تم تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال برنامجين إطارين للتنمية القاعدية ومحاربة الفقر يخص الأول منهما الفترة الواقعة ما بين 1994 و1998 بينما وضع الثاني للفترة من 1998 إلى 2001¹ وستناول هذه الإستراتيجية من حيث الأهداف ونتائج تنفيذ هذه السياسات :

¹. في الواقع توقف البرنامج الأول سنة 1996 كما توقف الثاني سنة 2000، ولذلك فإن دراسة الإستراتيجية تتوقف عند سنة 2000

أولاً: مجالات تدخل إستراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية

لقد شملت مجالات تدخل الإستراتيجية النشاطات القاعدية وبعض المجالات الاجتماعية وذلك على النحو التالي:

1 - التدخلات المرتبطة بالنشاطات القاعدية

المقصود هنا هو تدخلات الإستراتيجية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية ذات الصلة بمحاربة الفقر، وقد شملت تلك التدخلات المجالين الريفي والحضري، وذلك على النحو التالي:²

01 - في الوسط الريفي:

باعتبار أن الفقر في موريتانيا يتركز في الريف (أكثر من 77% من فقراء البلد يعيشون في الريف) أساساً نظراً لضعف مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي الذي يستقطب معظم العاملين في الريف، فقد اهتمت إستراتيجية مكافحة الفقر في هذا الوسط بصغار المزارعين

02 - في الوسط الحضري

يرتبط الفقر في الوسط الحضري أساساً بانعدام فرص العمل ولذلك ركزت الإستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر في موريتانيا على خلق فرص عمل جديدة، على أن يتم ذلك من خلال ترقية القطاع غير المصنف عن طريق وضع نظام للقرض وللتكوين المستمر.

2 - التدخلات المؤقت والهش:

تتركز المجالات الاجتماعية التي منحتها المرحلة الأولى لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية الأولوية في التعليم والصحة والمياه النقية وذلك انطلاقاً من أهمية هذه المجالات في مكافحة الفقر.

وقد كانت الأهداف الرئيسية للبرنامج هي:

- الوصول إلى معدل نمو اقتصادي يساوي 4,4% والحفاظ على معدل تضخم في حدود دنيا (3%).

- خفض العجز في الميزان الجاري من 14% من الناتج الداخلي الخام سنة 1994 إلى 9% سنة 1995 وإلى 6,4% عند

نهاية البرنامج.

- كما حاول البرنامج كبح جماح الآثار الجانبية للسياسات المالية التقشفية على المواطنين وذلك بخلق مشاريع ذات بعد اجتماعي

لمحاربة الفقر.

وتمثلت حصيلة هذا البرنامج في مايلي:

- وصل معدل النمو الحقيقي إلى 4,6% في سنة 1995 و 4,7% في سنة 1996 و 4,5% سنة 1997، وهي نسب كلها

أعلى مما كان مستهدفاً، أما على مستوى التضخم فقد تراجع معدله إلى مستوى أكبر مما كان مستهدفاً حيث وصل في نهاية الخطة إلى

4,5% بدل من 3% التي كانت مستهدفة

- وفيما يتعلق بميزان الحساب الجاري فقد تم تخفيض العجز إلى 9,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1997 مما يعني أنه لم

يصل إلى الهدف المطلوب وهو 6,4%.

- وبالنسبة لوضع ميزانية الدولة فقد تحسن في سنتي 1996 و 1997 حيث بلغ الفائض على التوالي: 1,09 مليار أوقية سنة

1996 و 2,507 مليار أوقية سنة 1997 بينما حققت عجزاً في سنة 1995 بلغ 1,16 مليار أوقية.³

² .الدكتور الصوفي ولد الشيباني، السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا مع الإشارة إلى دور صناديق القرض والادخار، المعهد العربي للدراسات

الاقتصادية، القاهرة 2013، ص 96

- أما على مستوى الفقر فإن تراجعها كان محدودا جدا حيث ظل مستواه نهاية البرنامج أكثر من 50% مما يعني عدم فعالية هذه الخطة في تحقيق هدفها الرئيسي وهو محاربة الفقر.

وقد بلغ حجم الاستثمارات العمومية الإضافية لهذا البرنامج مبلغ 75,085 مليار أوقية وزعت كما يلي بين القطاعات الحكومية.

الجدول 1: التوزيع القطاعي للاستثمارات في برنامج الاستثمار العمومي (PIP)

النسبة المئوية الموجهة له %	القطاع
30,3%	التنمية الصناعية
29,1%	البنى التحتية والنقل البري
21,6%	التنمية الريفية
11,7%	الموارد البشرية
1,7%	تطوير المؤسسات
5,6%	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
100%	المجموع

Source : Marchés tropicaux numéro spécial Mauritanie ; P207, 1999

وقد قدرت في البداية التكلفة الإجمالية لمختلف مكونات هذا البرنامج بحوالي 1.545.247.000 أوقية أي ما يعادل 12.362.000 دولار أمريكي، وهو مبلغ متواضع بالنظر إلى حجم المشكلة المراد حلها أو التخفيف منها.

برنامج محاربة الفقر والتنمية القاعدية خلال الفترة (1998 - 2001)

في إطار توجهات هذا البرنامج تم لأول مرة ربط استهداف تحقيق معدلات نمو مرتفعة ببرنامج مكافحة الفقر، كما تم إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في إستراتيجية محاربة الفقر من خلال تقوية المؤسسات الصغيرة والمنشآت ذات الرأس مال المشترك وتسهيل الحصول على القروض ومضاعفة أعداد المؤسسات الصغيرة الأكثر ملائمة للمناخ الاقتصادي للفقراء

أهداف البرنامج:

بعد انتهاء فترة البرنامج الإطاري الأول لمكافحة الفقر اتجهت السياسات نحو نظرة أكثر شمولية وتخصوية في مجال التصدي لظاهرة الفقر، فهي أكثر شمولية نظرا لحرصها على إدماج مكافحة الفقر في جميع البرنامج القطاعية للدولة، وأكثر تخصوية من خلال إنشاء جهاز شبه واري مكلف بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر سنة 1998 (المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج) يعني بانجاز والإشراف على مختلف البرنامج الموجهة خصيصا لتلبية الحاجات الأساسية للسكان الأشد فقرا وتحسين مستوى معيشتهم. ويتلخص الهدف الرئيس لهذا البرنامج في تمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين من تجاوز عتبة الفقر مع تحسين مستوى نفاذهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبشكل كمي فإنه كان يسعى إلى:

- تخفيض الفقر بنسبة 18% على الأقل في سنة 2001 مقارنة بوضعيته في سنة 1996 حيث كانت نسبة 50% من مجموع الأسر حينها تعيش تحت عتبة الفقر⁴

³ - Rapport Annuel de la Banque centrale de Mauritanie (BCM) ; 1998, P35

⁴ . وزارة التخطيط إستراتيجية التنمية بين عامي 1998. 2001، الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص للوصول إلى نمو قوى ومستدام، وثيقة إلى المجموعة

الاستثمارية الثالثة لموريتانيا، باريس 25. 27 مارس 1998

- تحسين مستوى بعض المؤشرات المنتقاة للتنمية البشرية بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالنساء والأطفال.

الجدول 2: التكاليف المقدرة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية في البرنامج الإطاري الثاني (1998- 2000)

التمويلات بآلاف الدولارات				مجال الإنفاق
نسبة الإنجاز	الم نجز	النسبة المئوية من المبالغ المقررة	التك لفة	
80,4	2 2596	9,6	208 84	الصحة
52,8	1 3330	8,6	252 10	التعليم الأساسي
1,1	2 9	0,9	260 7	محو الأمية
59	2 1607	12,5	365 64	المياه النقية
20,2	2 240	3,8	110 56	التنظيف وتطهير المدن
23,5	8 20	1,2	347 8	دعم المجموعات الهامشية
56,6	6 0622	36,6	107 008	مجموع

المصدر: محمد عال ولد محمد السالك الوطنية لمكافحة الفقر، بحث غير منشور، جامعة نواكشوط، ص: 43

يظهر من الجدول أن نظام توزيع البرنامج قد أعطى أهمية لتوفير المياه النقية والصحة والتعليم وخصوصا في المرحلة الابتدائية وإن كانت نسب كل من الصحة والتعليم لا تختلف كثيرا عن النسب التي كان يحصلان عليها في البرنامج والمخططات التنموية التي سبقت هذا البرنامج، بينما يلاحظ الضعف الكبير في النسبة المخصصة لمحور الأمية رغم أن قرابة 50% من السكان البالغين كانوا حينها أميين، بالتالي يمكن القول إن البرنامج في هذه الجزئية لم يول موضوع تعليم الكبار ومحور أميتهم الوظيفية أهمية تذكر، وهو ما يعتبر عدم تماشي منه مع أولويات الإنفاق في تلك المرحلة غير أن تخصيص الموارد في البرنامج عند وضعه لا يعني بالضرورة أن مجال الإنفاق سيستفيد من كل المبلغ المرصود، فنسبة الإنجاز تتفاوت من مجال لآخر، وهذا التفاوت يعكس هو الآخر شكلا من أشكال الأولويات، فمثلا رغم أن توفير المياه الصالحة للشرب قد خصص له ما نسبته 12,5% من إجمالي تمويل البرنامج إلا أن نسبة الإنجاز الفعلية فيه لم تتجاوز 59%، مما جعل قيمة التمويل التي استفاد منها فعلا تقل عن تلك التي استفاد منها قطاع الصحة رغم أن هذا الأخير لم توجه له أصلا إلا نسبة 9,6% من التمويل المخطط في البرنامج.

وبالنسبة لمحور الأمية فإنه بالإضافة إلى ضآلة النسبة المخصصة له أصلا، فإن مستوى الإنجاز فيه كان شبه مهمل 1,1% مما يعني أن هذا البرنامج لم يول القضاء على الأمية أهمية تذكر.

وقد بلغ مجموع المشاريع المبرجة في هذه الخطة 80 مشروعا منها 21 في مجال التنمية الريفية والبقية في مجالات المياه وصناديق القرض والتعليم والصحة...إلخ.

ثانيا: الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 - 2015)

تعد موريتانيا من بين عشر دول في العالم هي الأولى التي أعدت وثيقة ما يعرف بالإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وذلك ضمن مبادرة تخفيض الديون عن البلدان الفقيرة الأكثر مديونية التي أعلن في مارس 1999 عن قبول موريتانيا للاستفادة منها، وقد اشتركت في إعداد الإطار الاستراتيجي بالإضافة إلى السلطات الإدارية التجمعات المحلية وممثلو المنظمات الاجتماعية والمهنية وهيئات المجتمع المدني.

وقد أكملت موريتانيا هذه الوثيقة سنة 2000 ومنذ ذلك الحين أصبحت المصدر الأول لكافة النشاطات و العمل الحكومي، وتمتد الفترة المحددة لتطبيق هذه الوثيقة من سنة 2001 إلى 2015 مقسمة إلى ثلاثة مراحل، وسنقتصر هنا على المرحلة الأولى والثانية نظرا لشح المعلومات عن المرحلة الثالثة التي هي الآن قيد التنفيذ، حيث سنتناول أهداف وحصيلة تنفيذ كل مرحلة وطبيعة المشاريع المنفذة فيها.

1- أهداف المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي ونتائجها (2001-2004)

إن دراساتنا هنا ستقتصر على الأهداف الأساسية وأهم النتائج التي تم تحقيقها خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى توزيع الاستثمارات العمومية المنفذة، فعلا على القطاعات ذات الأولوية.

• أهداف المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:

يتعلق الأمر هنا بالأهداف في مجال النمو واستقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر، وتمثل الأهداف الرئيسية التي كان يؤمل تحقيقها في هذا المجال عند اكتمال تنفيذ خطة العمل (2001-2004) في ما يلي:

- 01- تحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 7% بحلول عام 2004
- 02- الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 2,4% سنة 2004، وتمت مراجعة هذا الهدف لاحقا ليكون 3,7%
- 03- الوصول بعجز الموازنة العامة إلى 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004.
- 04- الوصول بعجز الحساب الجاري إلى نسبة 14,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004
- 05- الوصول بالاحتياطات الخارجية إلى (6) أشهر من الاستيراد.
- 06- تحقيق معد استثمار يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي
- 07- تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 38,6% ونسبة الفقر الشديد إلى 21,8%.

• نتائج المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

يمكن القول بأن مختلف الجهود التي قيم بها لم تفلح في تحقيق الأهداف الأساسية للمرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية، فعلى الرغم من برنامج الاستثمار العمومي المنفذ التي بلغ مجموعة نحو 157497 مليون أوقية، ممولة بالمصادر الخارجية بنسبة 57% فقد جاءت نتائج هذه المرحلة على النحو التالي.⁵

- 01 - النمو الاقتصادي: فعند تتبعنا لتطور معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال المرحلة الأولى من الإستراتيجية (2001-2004) نجد أن معدل النمو الاقتصادي بلغ في المتوسط 3,7% طيلة الفترة مع تفاوت في السنوات 2003 و 2004 (5,2%) على التوالي، كانت أقرب إلى المعدل المحدد والبالغ 7% بحلول 2004 والتدهور في معدلات نمو النتائج ما هو إلا انعكاس لتطور مكونات هذا الناتج، فقد عرف القطاع الريفي تراجعا كبيرا خلال السنتين الأولى والثانية بسبب تدهور الإنتاج الزراعي، ونفس الشيء حصل في القطاع الصناعي الذي شهد معدلات نمو سالبة (2002-2003) وكان قطاع الخدمات هو أحسن القطاعات حالا، حيث شهد نموا منتظما خلال الفترة (2001-2004). بلغ معدل نموه في المتوسط 15,1% سنويا.

⁵ - الدكتور محمد محمود ولد محمد، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون، العدد 20 يونيو 2013، ص 160

02 - التضخم: كانت النتائج المتعلقة بهذا الحدود مخيبة للآمال على امتداد الفترة (2001-2004) حيث وصل معدل التضخم إلى 7,2% كمتوسط للفترة، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى السياسية التوسعية على المستويين المالي والنقدي، التي أدت إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة 76,5%، وتعكس هذه النتيجة عجز السلطات الموريتانية عن كبح التضخم وفشلها في محاربة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقمه.

03 - وضعية الموازنة: وبخصوص عجز الموازنة، فقد وصل إلى 11,5% من الناتج كمتوسط لفترة (2001-2004)، مع أنه كان في حدود 14,3% من الناتج سنة 2001 وتراجع من نهاية سنة 2004 إلى 8% من الناتج، بسبب الإجراءات الصارمة المتخذة في النصف الثاني من هذه السنة للحد من هذا العجز.

04 - وضع الحساب الجاري: أما وضع الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية)، فقد شهد تدهورا كبيرا حيث وصل عجزه إلى مستويات قياسية خلال سنتي، 2003 (293 مليون دولار) و (610 مليار سنة 2004) ووصلت نسبة هذه النتائج نحو 23,7% طيلة الفترة.

05 - الاحتياطات الرسمية: وبالنسبة للاحتياطات الرسمية، فقد ظل مستواها ضعيفا طيلة الفترة (دون موارد البترول)، حيث تراوحت بين 0,4 و 1,4 من أشهر الاستيراد وهي حصيلة بعيدة جدا من الهدف المحدد والبالغ (6) أشهر من الاستيراد.

06 - معدل الاستثمار العمومي: وفيما يتعلق بمعدل الاستثمار العمومي فلم تستطع الجهود المقام بها، كذلك تحقيق المعدل المرسوم، والذي حددته الإستراتيجية، بـ 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من الزيادات المتتالية في مبالغ الاستثمار، حيث وصل إلى نسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003.

07 - تطور وضعية الفقر: وبخصوص معدل الفقر، فقد انخفض من 51% سنة 2000 إلى 46,7% سنة 2004، وانخفض الفقر الشديد من 34,1% سنة 2000 إلى 27% سنة 2004 وهذه المستويات تقل عن الأهداف المحددة (38,6% لمعدل الفقر و 21,8% لمعدل الفقر الشديد) والتي كان يؤمل الوصول إليها مع نهاية 2004.

وبصفة عامة فإن تنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لم يكن مرضيا نظرا لعدم تنفيذ أكثر من ثلث الإجراءات، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لم تساهم في الحد من الفقر ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل من بينها:

- سياسات اقتصادية غير ملائمة بسبب استخدام بيانات غير دقيقة.
- ضعف إنتاجية العوامل.
- قدرة القطاع الخاص المحدودة.
- عدم نجاعة النظام المالي.
- فقر البنية التحتية.... الخ

1. أهداف المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي ونتائجها (2006 - 2010)

• الأهداف

تمثلت الأهداف الاقتصادية الكلية التي رسمتها الحكومة للفترة (2006 - 2010) على وجه العموم في ما يلي:⁶

01- رفع متوسط نمو الناتج الداخلي الخام إلى 9,4% سنويا

⁶ - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المجلد الأول، ص 14

- 02- خفض معدل التضخم إلى حدود 5% في أفق 2010
- 03- احتواء متوسط عجز الموازنة (بدون الهبات) في حدود 10% من الناتج الداخلي الخام سنويا.
04. تحجيم معدل العجز الجاري بدون التمويلات الرسمية إلى 6% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2010.
05. رفع احتياطي العملات الأجنبية إلى ما يعادل 3,7 شهرا من الواردات مع نهاية الفترة.
06. رفع احتياطي العملات الصعبة إلى ما يغطي 3,7 من أشهر الواردات مع انتهاء الفترة.
07. تخفيض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى 35% بدلا من 46% (2006) وتخفيض هذا المعدل بين سكان الريف إلى أقل من 45% سنة 2010 بدلا من 60% عند بداية المرحلة.

• نتائج المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

رغم كل الجهود التي قيم بها، ورغم برنامج الاستثمار العمومي الذي تم إنفاقه على القطاعات ذات الأولوية خلال المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي والذي بلغ مجموعه نحو 823 694 مليون أوقية، وتم تمويله بالمصادر الخارجية بنسبة 63% و كانت أهم نتائج هذه المرحلة على النحو التالي:

01 - النمو الاقتصادي: لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي ما بين (2006-2009) نحو 3,2% خارج النفط و 3,7% متضمنا النفط وهذه النتائج تعادل ثلث تقديرات الإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر للمرحلة الثانية، حيث كان يتوقع تحقيق معدل نمو 10,7% خلال الفترة المذكورة.

وقد تأثر توقع النمو لعاملين أساسيين هما: تراجع أسعار الصادرات المعدنية، وكان التفاؤل المفرط في حجم الإنتاج البترولي الذي بدأ استغلاله بالفعل منذ 2006، فبد إنتاج 42000 برميل يوميا متوقعة لم يتم سوى إنتاج 21102 برميل يوميا.

لقد كان هذا النمو مستمدا في الأساس من القطاع الثالث المكون من النقل والمواصلات والتجارة والمطاعم والفنادق وغيره من الخدمات الخاصة والذي ساهم في النمو بنحو 1,6% خلال نفس الفترة وهو ما يعادل نصف النمو المتوسط الإجمالي (3,7) وهذا القطاع يستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي منذ عدة سنوات.

02 - بلغ معدل التضخم 7,6 كمعدل للفترة ما بين 2006-2007 بفعل الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة وعدد من المواد الغذائية المستوردة وانتقل إلى 7,3% في نهاية 2008 وقد انخفض إلى 2,2% 2009 بسبب الضريبة الدولية.

03 - لقد بلغ عجز الميزانية بدون النفط والهبات 60,3 مليار أوقية في المتوسط خلال الفترة (2006-2009) أي ما يعادل 8,6% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط، و اتخذ هذا العجز اتجاهها شبه منتظم خلال الفترة مع تسجيل ارتفاع حاد سنة (2008) نتيجة لتنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية.

04 - على وجه العموم، سجل الميزان التجاري عجزا بحدود 58 مليون دولار خلال فترة 2006-2009 و 437 مليون دولار بدون الصادرات النفطية.

05 - لم تتحقق موريتانيا الاحتياطات المستهدف في هذه الفترة رغم التحسن مقارنة مع الفترة التي قبلها ربما يعود ذلك إلى حجم الهبات والموارد النفطية، وكذلك إلغاء الديون في إطار مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف لعام 2006 (242,5 مليار أوقية).

06 - أما حجم الاستثمارات العمومية رغم ارتفاعه في هذه الفترة إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب وهو 25% من الناتج الداخلي.

07 - تراجع الفقر خلال فترة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة الثانية إلا أن هذا التراجع لم يكن بالمستوى المطلوب حيث بلغت نسبة الفقر 42% من السكان وانخفض معدل الفقر الشديد إلى 25,5%، وقد ظلت معدلات وفيات الأمهات والأطفال مرتفعة جدا. وهو ما يعني فشل الأهداف الصحية المسطرة في الإطار الاستراتيجي بينما زادت معدلات التمدرس وانخفضت معدلات التسرب المدرسي، إلا أن ذلك لم يصاحبه تحسن كبير في نوعية التكوين ولا ملاءمته مع سوق العمل.

وبشكل عام فإن المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر كانت أحسن من سابقتها رغم العراقيل العديدة التي رافقت هذه المرحلة والتي من أبرزها عدم الاستقرار السياسي.

ثالثا: أفاق سياسات محاربة الفقر:

لم يبق من فترة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر سوى سنتين تقريبا قد لا يضيفان الشيء الكثير للنائج المحققة حتى الآن خصوصاً إذا استمرت وتيرة التنفيذ على ما كانت عليه وفي انتظار ماسيسفر عنه مؤتمر الأمم المتحدة في سبتمبر 2014 والتوصيات التي ستتخذ عن هذا المؤتمر عن كيفية محاربة الفقر في السنوات القادمة والتي بدأت معالمها تتبلور تحت شعار الولوج التام للخدمات الأساسية (l'accès universels aux services de bases) وهو ما سيؤكد على أهمية الولوج إلي التعليم والخدمات الصحية والمياه النقية والقروض وتملك الأرض..... الخ وهي أمور لاشك أنها ستساهم في التعزيز من مستوى التنمية البشرية ومن ثم محاربة الفقر بوسائل أكثر فاعلية وبشكل مستدام.

الخاتمة:

مع تبني موريتانيا لسياسات التنمية القاعدية ومحاربة الفقر (1994 - 2000) والإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 - 2015) أدي ذلك إلي تراجع معدلات الفقر من 56% سنة 1990 إلي 52% سنة 2000 ثم 46% سنة 2004 وأخيرا 42% سنة 2008' بالإضافة إلي تحقيق معدلات نمو مقبولة مع تذبذبها في بعض الأحيان

وقد تم تمويل هذه الخطط من مصادر محلية وأجنبية بنسب متفاوتة وبسبب عدم الحصول على قدر كبير من التمويلات الأجنبية المتوقعة وضعف امتصاص البعض الآخر منها ظلت العديد من المشاريع المحلية حبر علي ورق ولم يكتمل إنجاز بعض المشاريع الأخرى وقد ساهم عدم الاستقرار السياسي في البلد في العشرية الأخيرة في هذه الوضعية

ورغم النتائج المحققة علي مستوى معدلات الفقر فإن ضعف توزيع ثمار النمو، وتباطؤ تراجع الفقر وارتفاع معدلات التضخم وتدهور الأوضاع الاقتصادية للفئات المحرومة من المجتمع والوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام' بحيث أصبح هذا التدهور مستديما مما يتناقض مع تحسن التوازنات الاقتصادية والمالية فإن هذا الأمر يجب أن يستوقف السلطات العمومية فيما يخص نجاعة السياسات الاقتصادية وفعاليتها سواء من حيث وسائلها أو أهدافها، وخاصة في جانبها الاجتماعي.

و لتدارك هذه الوضعية فإننا نوصي بالتوجيهات التالية التي تستكمل الجهود الحكومية للإقلال من الفقر والمتمثلة في:

- التركيز بشكل أكبر على تحسين التكوين و العمل علي ملاءمته مع سوق العمل، وكذلك التحسن من الخدمات الصحية.
- تفعيل ودعم القطاع الريفي لخدمة الفئات المحرومة' وذلك لضمان فعالية أكبر لهذه الجهود وتمكين المزارعين من الحصول على الأراضي الزراعية والمنمين من جعل إنتاجهم أكثر مردودية.
- تنسيق العمل بين الهيئات الإدارية والاجتماعية لتحديد الفئات المحرومة وإحصائها، وذلك لضمان استفادتها من السياسة الاجتماعية للدولة، مع تكثيف الرقابة لضمان وصول المساعدة لمستحقيها، فالعدالة والمساواة شرط لفعالية السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- توجيه الاهتمام أكثر للفئات الاجتماعية الهشة والضعيفة لحمايتهم من آثار الفقر والحرمان.
- تشجيع وترقية الاستثمارات خاصة في القطاعات الواعدة باستيعاب العمالة، والاقتصاد بكامله يجب أن يتجه نحو خلق مناصب الشغل لاستيعاب العمالة وبالتالي الإقلال من الفقر.

- متابعة المشاريع التنموية والحرص على تنفيذها في آجالها المحددة والعمل على امتصاص التمويلات الأجنبية بالكامل.
- العمل على مرتنة الوظائف خاصة في قطاعي المعادن والصيد، باعتبارهما القطاعان اللذان يقودان في الوقت الحالي قاطرة الاقتصاد الوطني.

قائمة بالمراجع

1. الصوفي ولد الشيباني، السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا مع الإشارة إلى دور صناديق القرض والادخار رسالة دكتوراه، المعهد العربي للدراسات الاقتصادية، القاهرة 2013
- 2- خطاري ولد احمد ولد بيه: السياسة المالية والتنمية في موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان الجزائر 2001
- 3- محمد محمود ولد محمد، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون، العدد 20 يونيو 2013 .
- 3- عال ولد محمد السالك السياسة الوطنية لمكافحة الفقر، بحث غير منشور، جامعة نواكشوط، 2011
- 4 وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2006 – 2010) ، المجلد الأول، انواكشوط 2011.
- 5 وزارة التخطيط إستراتيجية التنمية بين عامي 1998. 2001، الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص للوصول إلى نمو قوى ومستدام، وثيقة مقدمة إلى المجموعة الاستثمارية الثالثة لموريتانيا، باريس 25 . 27 مارس 1998.

- 1- PNUD : Rapport d'activité OMD Mauritanie, Avril 2010
- 2- UNICEF :Etude sur la Protection Sociale en Mauritanie 2010
- 3- Rapport Annuel de la BCM ; 1998.
- 4- Marchés tropicaux numéro spécial Mauritanie ; 2007